

موقف الحزب الشيوعي العراقي

من القضية الكردية ١٩٥٨ - ١٩٦٣

أ.م.د . رحيم عبد الحسين عباس

جامعة كربلاء - كلية التربية

موقف الحزب الشيوعي العراقي^(١)

من القضية الكردية ١٩٥٨ - ١٩٦٣

ملخص البحث:

يعد الحزب الشيوعي العراقي واحداً من ابرز الأحزاب السياسية التي أدت دوراً مهماً في التأثير على مجريات الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ ، وكانت القضية الكردية من بين أهم القضايا والأحداث التي شغلت حيزاً واسعاً من نشاط الحزب ، الذي أكد أهميتها وضرورة معالجتها ، وبخاصة بعد ما دخلت القضية منعطفاً خطيراً تمثل في تصاعد وتيرة الاضطرابات إلى حد الاقتتال ما بين القوات الحكومية والأكراد ، الأمر الذي ادخل البلاد في أزمة سياسية خطيرة .

قسم البحث على ثلاثة محاور وخاتمة ، إذ خصص المحور الأول لتسليط الضوء على علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتى) بوصفه أحد أهم التنظيمات السياسية

العاملة في الساحة الكردية ما بين عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ ، فيما تناول المحور الثاني موقف الحزب من تدهور الأوضاع في كردستان من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١ ، فيما تطرق المحور الثالث لموقف الحزب من الحرب في كردستان منذ اندلاعها في أيلول عام ١٩٦١ وحتى إعلان الهدنة في كانون الثاني ١٩٦٣ ، وقد تضمنت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث .

المقدمة :

يعد الحزب الشيوعي العراقي واحداً من أبرز الأحزاب السياسية التي أدت دوراً مهماً في التأثير على مجريات الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ ، وكانت القضية الكردية من بين أهم القضايا والأحداث التي شغلت حيزاً واسعاً من نشاط الحزب ، الذي أكد أهميتها وضرورة معالجتها كونها من أعقد القضايا التي واجهت الدولة العراقية الحديثة ، ولما كانت القضية على هذا المستوى من الأهمية فكان لا بد للحزب الشيوعي من تحديد موقفه منها وقد ازداد اهتمام الحزب بالقضية الكردية بخاصة بعد ما دخلت القضية منعطفاً خطيراً تمثل في تصاعد وتيرة الاضطرابات الى حد الاقتتال ما بين القوات الحكومية والأكراد ، الأمر الذي ادخل البلاد في أزمة سياسية خطيرة ، ومن هنا تأتي أهمية الموضوع الذي جاء اختياره لتوضيح موقف الحزب الشيوعي من مجريات تلك الأحداث بوصفه احد أهم الأحزاب العاملة في الساحة السياسية العراقية ، إبان الحزب قد أظهر اهتماماً واضحاً بالقضية في بياناته وصحفه وأدبياته التي توافر منها للباحث مجموعة لا بأس بها .

ولنا هنا أن نتساءل هل كانت مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية ، في غضون المدة موضوع البحث (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ، نابعة من مبادئ النظرية السياسية التي اعتنقها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل كانت ثمرة مؤثرات أخرى دفعت بالشيوعيين الى اتخاذ مواقف معينة من تلك القضية ؟ وهل تأثرت مواقف الحزب بنوعية العلاقة التي تربطه بالتحرك السياسي للقوميين الأكراد ؟ وهل أبدى الحزب تلك المواقف من دون تلكؤ في مختلف الظروف التي كان يمر بها ؟ . كل هذه التساؤلات سنحاول بحثها وتحليلها والإجابة عليها في الصفحات القادمة من هذا البحث .

قسم البحث على ثلاثة محاور وخاتمة ، إذ خصص المحور الأول لتسليط الضوء على علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتني)^(٢) ما بين عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ بوصفه أحد أهم التنظيمات السياسية العاملة في الساحة الكردية ، فيما تناول المحور الثاني موقف

الحزب من تدهور الأوضاع الأمنية في كردستان من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١ ، فيما تطرق المحور الثالث لموقف الحزب من الحرب في كردستان منذ اندلاعها في ايلول عام ١٩٦١ وحتى إعلان الهدنة في كانون الثاني ١٩٦٣ ، وقد تضمنت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث .

اعتمد البحث على مجموعة من وثائق وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب والوثائق (د . ك . و .) وبخاصة الملف المرقمة (١٨ \ ٢٢) الموسومة : (الحركة الشيوعية في العراق) ، إذ ضمت الملف بيانات ونشرات وتقارير موسعة عن الموضوع ، فضلا عن بعض الصحف التي كان يصدرها الحزب الشيوعي سراً وبخاصة صحيفة (طريق الشعب) التي كانت من بين المصادر الأساسية التي استمد منها البحث معلوماته .

وكانت الكتب الوثائقية وبالأخص تلك التي ألفها الأكاديميون من المصادر المهمة التي اعتمدها البحث ، مثل كتاب : (التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣) للدكتور عبد الفتاح البوتاني ، وكتاب (العراق في عهد قاسم) للدكتور اوريل دان ، وكتاب (تاريخ الأكراد الحديث) لديفيد مكحول ، فضلا عن بعض الكتب التي ألفها الشيوعيون أنفسهم ممن عاصروا الأحداث أو كانوا جزءاً منها مثل كتاب : (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) لعزيز سباهي زيادة على مصادر مهمة أخرى لا يتسع المقام هنا لذكرها جميعاً .

ونود الإشارة الى أن بعض ما اعتمدناه من وثائق ومنشورات الحزب الشيوعي فضلا عن صحافته لا توجد فيها تواريخ دقيقة كأن تذكر الشهر والسنة فقط من دون ذكر اليوم ، او ترد فيها تعابير زمنية غير محددة مثل : (أوائل كانون الثاني ، أواسط حزيران ، أواخر أيلول ... الخ) ، يزداد على ذلك أن صحيفة طريق الشعب التي اعتمدنا بعض أعدادها لا توجد فيها إشارة الى مكان صدورها ، وهذا أمر بديهي يعود لسرية الصحيفة ، لذلك اقتضى التنويه .

أولاً : علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الديمقراطي

الكردستاني (البارتي) ١٩٥٨ - ١٩٥٩

تعد القضية الكردية واحدة من أعقد القضايا التي واجهت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها عام ١٩٢١ ، إذ كان الأكراد قد بدأوا بالمطالبة بحقوقهم القومية بناءً على ما أطلقه الحلفاء من وعود

بعد الحرب العالمية الأولى للشعوب التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية، وكان حق تقرير المصير من أبرز تلك الوعود^(٣).

انقسم الموقف السياسي الكردي الى قسمين : الأول حبذ الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية ، فيما رأى القسم الآخر ضرورة إقامة دولة كردية مستقلة ، لكن الحلفاء وبخاصة بريطانيا التي سيطرت على العراق بعد طرد القوات العثمانية منه ، قد تراجعت شيئاً فشيئاً عن تلك الوعود التي أطلقتها للأكراد بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ التي بدأت بريطانيا بدعم سيطرتها على المناطق الكردية ، وحل حق الأكراد بالتدريس والتحدث باللغة الكردية وتعيين الموظفين الأكراد في إدارات مناطقهم محل مبدأ تقرير المصير أو الحكم الذاتي^(٤) . وهكذا أخذت الفجوة تزداد اتساعاً بين الأكراد والحكومة العراقية الناشئة وهو ما قاد الى عدة صدامات مسلحة استنزفت كثيراً من الأرواح والأموال والطاقات التي كان من الممكن توظيفها واستثمارها في نهضة البلاد التي كانت بأحوج ما يكون الى النهوض .

لقد وقفت الأحزاب العراقية من القضية الكردية مواقف متباينة تبعاً لمتبنياتها الإيديولوجية ، أو بحسب ظروف المرحلة التي كان يمر بها كل حزب ولم يشذ الحزب الشيوعي عن هذا الوصف . ففي الوقت الذي كان فيه الحزب في طور التأسيس على مستوى النخب في ثلاثينيات القرن العشرين . فقد أصبح تنظيمه أقوى وأكثر اتساعاً ، فضلاً عن العمل في العلن لبعض الوقت بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، وان لم يحصل الحزب على الإجازة الرسمية ، لكن تأثيره السياسي بات أقوى بكثير مما كان عليه قبل الثورة^(٥) .

أصدرت حكومة الثورة الدستور المؤقت في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ ، وقد اتخذ الشيوعيون من مادته الثالثة أساساً لموقفهم من القضية الكردية ، وبخاصة بعد التسوية الذي شهده تطبيق هذه المادة التي جاء فيها ما نصه : ((... ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية))^(٦) .

أعاد الشيوعيون تأكيدهم على ما جاء في المادة الثالثة من الدستور في أول اجتماع عقدته اللجنة المركزية للحزب بعد ثورة ١٤ تموز ، والذي عقد في أوائل أيلول من عام ١٩٥٨ ، وجاء في التقرير الصادر عن الاجتماع بخصوص القضية الكردية ما نصه : ((ان المهمات الكبرى التي تجابه حزبنا وحركتنا الوطنية اليوم هي : ... ٤ . احترام الحقوق القومية للشعب الكردي وذلك بـ

التشريعات اللازمة لوضع ما ورد في الدستور المؤقت بهذا الصدد موضع التنفيذ وخصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الإدارية الإقليمية والحقوق الثقافية ((^(٧)).

وحذر التقرير نفسه من انتشار الأفكار القومية الانفصالية بين الأكراد ، مؤكداً ضرورة اليقظة والحذر من الأفكار التي تنكر الحقوق القومية للكرد ، إذ ذكر بهذا الصدد ما نصه : ((... فتجد الأفكار القومية الانعزالية والانفصالية هو انسب من ذي قبل للانتشار ، وسيبذل المستعمرون وعملأهم كل ما في وسعهم من جهد لنشر وتغذية هذه الأفكار بين الأكراد . فمن واجب رفاقنا في كردستان ان يكونوا يقظين تجاه تسرب الأفكار القومية والانعزالية والانفصالية بهذا الشكل المكشوف أو بذلك الشكل المستور ، الى صفوف الحزب هناك كما من واجب رفاقنا العرب ان يكونوا يقظين تجاه الأفكار التي تنكر على الشعب الكردي حقوقه القومية ...)) (^(٨). وعن ماذا تعني الحقوق القومية للأكراد أكد الحزب الشيوعي إنها تعني في الظرف الراهن حق الأكراد في الحكم الذاتي واستعمال لغتهم القومية وانبثاق الجهاز الإداري في المناطق الكردية من بين أبنائهم (^(٩)).

شجب الحزب الشيوعي التوجهات الانفصالية لبعض القوميين الأكراد من أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتى) ، وقد جاء هذا الشجب في بيان للحزب أصدرته لجنته المحلية في كركوك في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٨ ، وصفت فيه تلك التوجهات بأنها قومية انعزالية ضيقة ذات شعارات استفزازية ، وفي الوقت نفسه دعا البيان الى التآخي بين جميع مكونات الشعب العراقي تحت شعار : ((عاشت الأخوة العربية الكردية التركمانية وجميع الأقليات القومية الأخرى)) (^(١٠)).

يبدو واضحاً مما تقدم أن ثمة خلاف فكري (ايدولوجي) ما بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتى) ، وفي سبيل حل هذا الخلاف وتعزيز التعاون بين الحزبين قدم الحزب الشيوعي مشروع : (ميثاق التعاون) مع (البارتى) والقوى الوطنية المستقلة في كردستان العراق ، ولأجل التوصل الى صيغة تفاهم حول الميثاق دخل الحزبان في مفاوضات استمرت من الأول من أيلول حتى العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ (^(١١) ، تخلص خلالها (البارتى) عن المطالبة باستقلال كردستان في مقابل دعم الحزب الشيوعي لمطلب الحكم الذاتي (^(١٢) ووافق الحزبان على ان يضم الميثاق العناصر الوطنية المستقلة ، في الوقت الذي تخلص فيه (البارتى) كذلك عن المطالبة بحل

تنظيم الحزب الشيوعي في كردستان العراق ، إذ ان (البارتي) كان يصدر على هذا الأمر قبل الاتفاق ، ويرى (البارتيون) أن حزبهم الممثل السياسي الوحيد للطبقات الكردية كافة^(١٣) .

وهكذا وقع الحزبان الميثاق في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ولعل من أهم مواده : العمل على تعزيز الاتجاه الوطني الديمقراطي للجمهورية العراقية ، ومساندة الحكومة في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، والمطالبة بتطهير أجهزة الدولة من المفسدين وطرده المستشارين الأجانب وأجراء إصلاحات اقتصادية ، ووضع دستور ديمقراطي للبلاد ، غير أن الملفت للنظر في مواد الميثاق هو المادتين الثامنة والتاسعة ، إذ نصت المادة الثامنة على : ((الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه))^(١٤) . وهذا فيه إشارة واضحة وصريحة الى الاستقلال أو الانفصال بلحاظ ان تقرير المصير ينطوي على حق الكرد في الاختيار بين البقاء ضمن الجمهورية العراقية أو الانفصال عنها ، في حين يتناقض مع مضمون هذه المادة ما جاء في المادة التاسعة التي نصت على : ((مكافحة جميع الأفكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون ... بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية ... والعمل لتعزيز الإخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية))^(١٥) . وعزز مضمون هذه المادة ما جاء في المادة العاشرة التي أكدت على المطالبة بالحكم الذاتي للأكراد ضمن الوحدة العراقية ، إذ جاء في الفقرة (أ) من المادة المذكورة ما نصه : ((سن تشريعات تضمن الحقوق الإدارية الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة إدارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة العراقية))^(١٦) .

ولعل ما يفسر لنا جانباً من هذا التناقض في مواد الميثاق ما جاء في مادته الثامنة نفسها التي أشارت الى ان الاعتراف بحق تقرير المصير هو اعتراف مبدئي ، وهذا يعني انه اعتراف مع وقف التنفيذ ، أو بمعنى أدق انه اعتراف بالحق وتأجيل المطالبة به ، إذ يبدو ان الكرد كانوا يدركون عدم توافر الظروف الموضوعية لنيلهم حق تقرير المصير ، لذا أذعنوا لمطالب الشيوعيين ، لكنهم في الوقت نفسه لم يكونوا راغبين بالتنازل الكامل عن هذا الحق ، لذا جاءوا على ذكره في الميثاق بوصفه حق مؤجل تحت عنوان الاعتراف المبدئي ، وهذا ما يتناغم مع موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية ، وهو ما سنحاول توضيحه في الفقرة الآتية .

ويمكننا من خلال وثائق الحزب الشيوعي إيجاز موقفه من القضية الكردية ، وبخاصة ما يتعلق بمبدأ تقرير المصير في تلك المرحلة ، إذ تمثلت أهم أبعاد ذلك الموقف بتأييد الحزب لمبدأ تقرير

المصير، وفي الوقت نفسه لم يؤيد أي حركة انفصالية يقوم بها الأكراد ، لأنه رأى بان الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية الناشئة تاريخيا لا تساعد على نيل كردستان العراق الاستقلال ، أو تمتع الكرد بحق تقرير المصير ، واهم العوائق التي تقف أمام ذلك ، بحسب وجهة نظر الحزب ، هي أن حكومات كل من إيران وتركيا والعراق مدعومة بمواقف الطبقات البرجوازية ^(١٧) ، في تلك الدول ترفض بل تقاوم أي مساعي أو حركات تهدف الى استقلال الكرد في أي من هذه الدول ^(١٨) . ان هذا التعليل الذي ساقه الشيوعيون لموقفهم ، وبعيداً عن السياقات والأطر التنظيرية الإيديولوجية ، يبدو أنه قريب من الواقع الذي كانت تعيشه القضية الكردية .

كان ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي و (البارتي) بمثابة التمهيد لضم الأخير لجهة الاتحاد الوطني ^(١٩) ، إذ نصت الفقرة الثامنة من مبادئ وأسس التعاون في الميثاق على انه : ((في حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الى جبهة الاتحاد الوطني العراقية ، تبقى نصوص هذا الميثاق سارية المفعول أو يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق [جبهة] الاتحاد الوطني)) ^(٢٠) ، وهكذا انضم (البارتي) الى جبهة الاتحاد الوطني في كانون الأول عام ١٩٥٨ ^(٢١) . يبدو للمتتبع أن انضمام (البارتي) الى جبهة الاتحاد الوطني لم يكن شيئاً جوهرياً او ذا تأثير فعال بالنسبة للقضية الكردية لان وجود الجبهة كان رمزياً بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، وكان نشاطها في أضيق الحدود من قبيل الإعلان عن تأييدها لبعض الخطوات التي قامت بها حكومة الثورة ، وبحلول آذار من عام ١٩٥٩ كانت الجبهة قد انهارت وتقوضت تماماً ^(٢٢) .

ومهما يكن من أمر ، ظل الشيوعيون يظهرون قدراً غير قليل من التعاطف مع القضايا التي تخص الأكراد ، إذ أكد اتحاد الطلبة العام ، الذي يصنف في عداد واجهات الحزب الشيوعي ، على حق الطلاب الكرد بان تؤسس لهم جامعة في كردستان ، والتمتع بثقافتهم القومية الخاصة ، وجاء هذا التأكيد في المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد اللذان اقرهما المؤتمر الأول الذي عقده الاتحاد ما بين السادس عشر ولغاية الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٥٩ ^(٢٣) ، فيما اندمجت في العام نفسه المنظمات النسوية ومنظمات المعلمين التابعة (للبارتي) بالمنظمات المماثلة التي كانت تحت إدارة وتوجيه الشيوعيين ^(٢٤) في حين اندمج اتحاد الشبيبة الديمقراطي لكردستان العراق باتحاد الشبيبة العراقي ، الذي بدوره هو الآخر واجهة من واجهات الحزب الشيوعي ، وحصل ذلك الاندماج في العاشر من ايار ١٩٥٩ ^(٢٥) .

ونعتقد ان الاتحاد السوفيتي قد أدى دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين الحزبين ، لعدة أسباب ، تتعلق بعلاقته بكل منهما ، لعل أهمها الرعاية السوفيتية المعهودة للحزب الشيوعي العراقي ، وان زعيم (البارتي) الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٤ - ١٩٧٩)^(٢٦) كان لاجئاً مع المئات من أنصاره في الاتحاد السوفيتي لأكثر من عشر سنوات ، فضلاً عن ان (البارتي) قد أعلن عن اعتناقه مبادئ النظرية السياسية السوفيتية ، وإن كان هذا الأمر نظرياً فقط ، لذا نرى أنه من الطبيعي تقبل الحزبين لعب السوفيت دور الوسيط بينهما ، سواء حدث ذلك بطلب من أحدهما أو من كليهما أو بمبادرة سوفيتية .

كان من الطبيعي بعد الخطوات المذكورة آنفاً ان يقوى نفوذ الحزب الشيوعي في المناطق الشمالية ، بل انه اخذ يزاحم نفوذ (البارتي) في مناطق تعد مناطق النفوذ التقليدي (للبارتي) ، لذا بدأ الأخير في موقف حرج إزاء الواقع الجديد ، الأمر الذي أدى الى تذبذبه في التعاون مع الشيوعيين ، وبدأت بالظهور الرغبة لدى الملا مصطفى البارزاني ، بوصفه زعيماً (للبارتي) ، في أزاحتهم عن الساحة السياسية الكردية^(٢٧) . وقد مهد لذلك بالقيام ما بين ايار وتموز من عام ١٩٥٩ بطرد بعض أعضاء المكتب السياسي (للبارتي) من الذين شعر بان للحزب الشيوعي تأثير كبير عليهم^(٢٨) ، مسائراً في هذا العمل توجهات رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣) ، الذي بدأ هو الآخر يضيق ذرعاً من شعار المطالبة بالاشتراك في الحكم ، ذلك الشعار الذي رفعه الشيوعيون بقوة في احتفالات عيد العمال في الأول من ايار عام ١٩٥٩ ، ولكن هذه المطالبة قد خفت حدتها ومن ثم تلاشت تقريباً^(٢٩) قبل نهاية الشهر المذكور بحسب ما أشير إليه في إحدى المقابلات الصحفية مع عبد الكريم قاسم^(٣٠) ، وعلى الرغم من ذلك كان الأخير قد شرع وبالتعاون مع البارزاني بحملة إعلامية ضد زعامة الحزب الشيوعي وأعضاء مكتبه السياسي^(٣١) ، وقبل نهاية شهر ايار تمكن عبد الكريم قاسم من ان يحد من نفوذ أفراد المقاومة الشعبية ، وهي مليشيا مسلحة كانت تحت سيطرة الشيوعيين ، عندما منعه من القيام بعمليات الاعتقال العشوائية ، إذ أصدر أوامره بهذا الشأن في الرابع والعشرين من ايار ، ١٩٥٩ وفي اليوم نفسه بدأ بإبعاد الشيوعيين من ميدان الإذاعة^(٣٢) .

بدأت الهوة تزداد اتساعاً ما بين (البارتي) والشيوعيين ، على اثر مطالبة البارزاني بنقل الزعيم (العميد) الركن داود الجنابي العضو في الحزب الشيوعي عن قيادة الفرقة الثانية ، التي كان

مقرها في كركوك وتنتشر قطعاتها في المنطقة الشمالية^(٣٣) ، بحجة ان الجناحي كان أداة للحزب الشيوعي في العمل على تحجيم تأثير (البارتى) واعتقال بعض أعضائه ، وقد استجاب عبد الكريم قاسم لرغبة البارزاني بنقل الجناحي في التاسع والعشرين من ايار ١٩٥٩ ، إذ كان البارزاني الى هذا الوقت من أقوى المؤيدين للحكومة^(٣٤) .

وهكذا بدأ النفوذ السياسي للشيوعيين بالتقهقر ، وجاءت أحداث كركوك في ١٤ تموز ١٩٥٩ التي ارتكب فيها الشيوعيون عمليات قتل ونهب لتزيد من انتكاسهم السيلبي ، وبخاصة عندما تعرضوا لهذا السبب لانتقادات شديدة من عبد الكريم قاسم^(٣٥) ، وتزامناً مع هذه الانتكاسات كان البارزاني قد بدأ من جديد بالمطالبة بحل تنظيمات الحزب الشيوعي في كردستان^(٣٦) ، وفي السياق نفسه ، وفي إطار تداعيات أحداث كركوك ، دعا الملا مصطفى البارزاني حمزة عبد الله سكرتير اللجنة المركزية (للبارتي) لمناقشة سياسته المؤيدة للشيوعيين ، وكان ذلك قبل نهاية شهر تموز ١٩٥٩ ، لكن حمزة عبد الله رفض ذلك ، لذا أرسل البارزاني مجموعة من أتباعه اقتحمت مركز قيادة (البارتى) وطردت حمزة عبد الله ، في حين وافق بقية أعضاء المكتب السياسي للحزب على البقاء على خط تأييد سياسة عبد الكريم قاسم^(٣٧) ، على الرغم من ان طريقة إقصاء حمزة عبد الله كانت مخالفة للنظام الداخلي للحزب ، وقد زادت هذه الأحداث من حدة الصراع بين (البارتيين) والشيوعيين في المناطق الكردية^(٣٨) ، وهو ما دفع بالملا مصطفى البارزاني الى تقديم شكاوى عدة الى عبد الكريم قاسم مما أسماه (تجاوزات الشيوعيين) ، واستعمل عبد الكريم قاسم شكاوى البارزاني لصالح الحملة التي بدأها ضد الشيوعيين ، ويرى بعض الباحثين أن سياسة الملا مصطفى البارزاني الموالية للحكومة والمناهضة للشيوعيين تعكس رغبته في كسب عطف السلطة التي بيدها مفتاح حل القضية الكردية ، فضلاً عن رغبته في عدم جعل (البارتى) حزباً مساعداً أو واجهة للحزب الشيوعي^(٣٩) .

ويبدو مما تقدم أن ثمة أسباب أخرى أدت الى عودة التناظر والخلاف بين الجين ، لعل أهمها حدة المنافسة بينهما على مناطق النفوذ الحزبي ، واختلافهما أيديولوجياً وان ادعى (البارتى) شكلياً اعتناقه للماركسية – اللينينية^(٤٠) ، بيد انه نحى منحاً قومياً أكثر منه اممياً ، وقد اختفى هذا الخلاف لبعض الوقت بسبب ما نعتقده من رعاية سوفيتية للطرفين ، زيادة على التقاء مصالحهما الآنية . ويمكننا ان نضيف سبباً ثالثاً لعودة الخلاف بين الجانبين تمثل برغبة الملا مصطفى البارزاني

في المحافظة على المكاسب التي حصل عليها هو أنصاره ، فضلاً عن المكاسب التي نالها ع موم الأكرافي ظل حكومة عبد الكريم قاسم . وسنشير بعد قليل الى أهم تلك المكاسب زيادة على ما ذكرناه سابقاً .

وهكذا انهار عملياً ميثاق التعاون الموقع بين الحزب الشيوعي و (البارتى) ، لكن هل اثر هذا على موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية عموماً ، وبخاصة بعد ظهور بوادر الأزمة ما بين (البارتى) والحكومة ، هذا ما سنحاول توضيحه في المحور الثاني من البحث .

ثانياً : موقفه من تدهور الأوضاع الأمنية في كردستان ١٩٥٩ - ١٩٦١

أسهمت عوامل عدة في تدهور العلاقة ما بين عبد الكريم قاسم من جهة والملا مصطفى البارزاني و (البارتى) من جهة أخرى ، إذ بدأ الأول قبل نهاية عام ١٩٥٩ يشعر بالفرع من تزايد نفوذ الملا مصطفى في المناطق الكردية، وظهر استيائه من الطريقة التي تعامل بها البارزاني مع خصومه القبليين الذين احرق قراهم ومحاصيلهم واستولى على مواشيهم في تشرين الثاني ١٩٥٩ ، لذا بدأ عبد الكريم قاسم بإقامة علاقات مع خصوم البارزاني القبليين من (السورجية) و (الهركيين) و (الزيبار) وغيرهم^(٤١) في الوقت الذي كان قد تمكن فيه للتو من تحجيد م نفوذ الشيوعيين ، الأمر الذي جعله يشعر بان (البارتى) والبارزاني يمثلان عقبة في طريق سلطة الحكومة المركزية ، أو في ((طريق تفرده بالسلطة)) على حد تعبير الدكتور حامد محمود عيسى^(٤٢) ، غير ان ساعة المواجهة العلنية بين الجانبين لم تأت بعد ، إذ لم يزل البارزاني الى هذا الوقت يصنف في عداد المؤيدين للحكومة .

ارتكب البارزاني في هذه الأثناء خطأ آخر تمثل بزيارته السفير البريطاني همفري تر فليان (Humphrey Trevelyan) في الثامن والعشرين من شباط ١٩٦٠ ، إذ أساءت هذه الزيارة كثيراً الى علاقته بعبد الكريم قاسم ، الذي على ما يبدو أنه قد وضع الزيارة في خانة التآمر على سلامة الدولة ، لأنه أشار في وقت لاحق الى قيام بريطانيا عن طريق سفارتها بدعم الأعمال المسلحة ضد الحكومة في كردستان العراق ، وبغض النظر عن الهدف الحقيقي من الزيارة فإن الكذب الكردي الدكتور عبد الفتاح البوتاني حاول تبرأة ساحة البارزاني من مسألة التآمر على سلامة الدولة ، غير انه في الوقت نفسه لم ينكر مسألة قيام البارزاني بتلك الزيارة التي وضعها في إطار المجاملة الدبلوماسية^(٤٣) .

وهكذا أخذت تتراجع شيئاً فشيئاً العلاقة ما بين الحكومة وعلى رأسها عبد الكريم قاسم من جهة والبارزاني و(البارتني) من جهة أخرى ، ومما زاد في تدهور الموقف قيام عبد الكريم قاسم باستقبال وفد من قبيلتي (الهركي) و (السورجي) الخصوم التقليديين للبارزاني ، في الوقت الذي كان فيه (البارتي) يعقد مؤتمره السنوي ما بين الخامس والعاشر من ايار ١٩٦٠ ، وقد حظي استقبال الوفد المذكور وعن قصد بمساحة أوسع من التغطية الإعلامية مقارنة بما حظي به مؤتمر (البارتني) ، الأمر الذي عدّه البارزاني إهانة متعمدة موجهة له^(٤٤) .

وبعد انتهاء أعمال مؤتمر (البارتني) شنت صحيفته (خه بات) ، أي (النضال) ، حملة مكثفة انتقدت فيها تجاهل الحكومة الحقوق القومية للأكراد ، فضلاً عن تأكيدها على ان المناطق الكردية لم تنل حصتها العادلة من مشاريع الأعمار^(٤٥) ، وفي الحقيقة ان كثير من المصادر تذكر بان عبد الكريم قاسم كان يماطل في منح الحكم الذاتي للأكراد^(٤٦) ، ولكن من الإنصاف الإشارة الى أن الأكراد قد حصلوا على العديد من المكاسب في ظل حكومته منها ما جاء في المادة الثالثة من الدستور المؤقت التي أشارت بصراحة الى شراكة العرب والأكراد في الوطن ، والإقرار بحقوقهم القومية في إطار الوحدة العراقية ، وهذا ما لم يكن موجوداً في القانون الأساسي (الدستور) الذي كان نافذاً قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ ، زيادة على ذلك أن حكومة الثورة قد أصدرت في الثالث من أيلول ١٩٥٨ العفو عن الكرد الذي شاركوا في الانتفاض على النظام الملكي والذين هربوا من الملاحقة خارج البلاد وفي مقدمتهم الملا مصطفى البارزاني ، وشقيقه الشيخ احمد وعائلته ، وأتباعهم البالغ عددهم (٧٥٥) شخصاً ، وقد خصصت الحكومة للجميع رواتب سخية^(٤٧) ، فضلاً عن حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتني) على الإجازة الرسمية في ٩ شباط ١٩٦٠ ، وشكلت مديرية عامة للدراسات الكردية يديرها كردي مهمتها الإشراف على النواحي الإدارية والفنية للثقافة الكردية ، وتم فتح فرع للدراسات الكردية في جامعة بغداد ، وادخل تدريس اللغة الكردية في جميع دور المعلمين في العراق ، وسمحت الحكومة للصحف الكردية التي كانت تصدر سراً في العهد الملكي بالصدور علناً^(٤٨) .

ومهما يكن من أمر ، فان الأوضاع أخذت تزداد تعقيداً في أيلول ١٩٦٠ بعد ما باتت الحكومة تدعّم علناً بالمال والسلاح الخصوم القبليين للبارزاني^(٤٩) ، ومما زاد في حساسية الأمور معرفة الحكومة بمحاولة البارزاني إقناع المسؤولين السوفيت بالضغط على عبد الكريم قاسم ، ل تقديم بعض

التنازلات للأكراد ، وذلك في أثناء زيارته الى موسكو في الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة السوفيتية للمشاركة في احتفالات ثورة (أكتوبر) ، غير انه لم يفلح في مسعاه (٥٠) ، بيد أن الدكتور عبد الفتاح البوتاني يضيف الى ما تقدم بان البارزاني طلب من السوفيت مد يد العون للأكراد في جميع النواحي ، وحصل على وعود بإرسال اعتدة وأسلحة كافية بالطائرات وإنزالها في موضع يعينه البارزاني ، بيد ان شيء من هذا لم يحصل (٥١) . وربما كان سبب إخفاق البارزاني في هذا التحرك يعود الى حرص السوفيت على العلاقة الحسنة مع حكومة بغداد ، كونها تمثل موطئ قدم جديد لهم في المنطقة العربية في مقابل النفوذ الغربي الواسع فيها .

عاد البارزاني من الاتحاد السوفيتي في بداية شهر آذار ١٩٦١ ليجد ان امتيازاته قد ألغيت بما فيها مرتبه الشهري ، ولم يعد عبد الكريم قاسم راغباً في استقباله (٥٢) ، لذلك حاول مقابلته بتوسيط بعض مقربيه محاولاً إثبات ولاؤه للحكومة (٥٣) ، وإزالة جميع ما يحوم حوله من شكوك بالتآمر (٥٤) غير ان عبد الكريم قاسم الذي استقبل البارزاني ظل مُصرّاً على اتهامه بالتآمر وهدده قائلاً : ((ان الثورة بإمكانها ان تحطم العناصر المخربة ، إننا نريد ان يعرف كل شخص حدوده)) (٥٥) . وبعد هذا اللقاء بايام قليلة غادر البارزاني الى كردستان في أواسط آذار عام ١٩٦١ (٥٦) .

ولنا والحال هذه ، وبخاصة بعد محاولة بعض الكتاب تبرأة ساحة البارزاني من تهمة التآمر مع بريطانيا على سلامة الدولة ، فضلاً عن محاولة البارزاني نفسه أمام عبد الكريم قاسم دفع تهمة التآمر عنه ، ان نتساءل هل ان التآمر مع السوفيت مشروع في مقابل التآمر غير المشروع مع البريطانيين ؟ وإذا كان البارزاني يؤكد لعبد الكريم قاسم عدم تأمره ضد الحكومة مع أي جهة أجنبية ، فماذا يمكن ان نسمي طلبه السلاح من الاتحاد السوفيتي ؟ . ان اقل ما يقال عن هذه الأوضاع انها لا تنم إلا عن تناقض في المواقف وارتباك في الرؤية السياسية .

وبعيداً عن تحليل هذا الموقف او ذاك ، فبعد مغادرة البارزاني الى كردستان بدأت الأمور بين الطرفين تسير في طريق مسدود ، وبخاصة بعد ان أغلقت الحكومة صحيفة (خه بات) لسان حال (البارتني) في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٦١ ، وأغلقت كذلك معظم فروع الحزب باستثناء فرعي بغداد والسليمانية (٥٧) ، ونتيجة لتطور الأوضاع على هذه الشاكلة أصدر الحزب الشيوعي بياناً

في الثلاثين من ايار عام ١٩٦١ دعا فيه الحكومة والقوى الوطنية الى تدارك أسباب تدهور الأوضاع بهذه الصورة وفي الوقت نفسه دعا الى الحذر من دسائس الاستعمار^(٥٨) .

ازدادت الأوضاع توتراً في كردستان عندما بدأ البارزاني يوسع نفوذه بالقوة ، اذ هاجم خلال شهري تموز واب ١٩٦١ قبائل الزبياري ولولان المدعومة من الحكومة وسيطر على مناطقهم ، وتزامناً مع هذه العمليات تحركت مجموعة من الإقطاعيين المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي رافعة السلاح لمقاومة تطبيق القانون وضريبة الأرض المرافقة له^(٥٩) ، مستغلين انشغال الحكومة في هذه الآونة بقضية المطالبة بالكويت وبالمفاوضات مع شركات النفط^(٦٠) العالمية العاملة في العراق^(٦١) ، مع الأخذ بالحسبان ان هذا التحرك جاء منفصلاً عن العمليات التي قام بها البارزاني ، الذي استغل بدوره هو الآخر انشغال الحكومة بقضيتي الكويت والمفاوضات مع شركات النفط ، وفي خضم هذه الأوضاع قدم البارزاني في نهاية شهر آب عام ١٩٦١ مذكرة الى عبد الكريم قاسم طالب فيها بإعادة الحريات الديمقراطية والاعتراف بحق الأكراد بالحكم الذاتي ، غير ان عبد الكريم قاسم لم يستجب لهذه المطالب^(٦٢) ، وعزز القطعات العسكرية الموجودة في كردستان بقطعات جديدة^(٦٣) .

وإزاء توتر الأوضاع في كردستان بهذه الصورة حذر الحزب الشيوعي من هذا التدهور في بيان مطول أصدره في الثاني والعشرين من آب عام ١٩٦١ انتقد فيه سياسة الحكومة في التعامل مع الوضع في كردستان ، واصفاً إياها بغير الديمقراطية ، مؤكداً في الوقت نفسه على ان شركات النفط الاحتكارية هي التي تقف وراء توتر الأوضاع في كردستان ، بغية إضعاف موقف الحكومة العراقية في المفاوضات التي لم تكن الشركات راغبة في خوضها ، ومما جاء في البيان بهذا الصدد ما نصه : ((فالمستعمرون الانكلو - امريكان وشركاتهم النفطية وأعوانهم حكام ايران وتركيا ، وبالاكتفاء على عملائهم في الداخل يبذلون الآن جهوداً محمومة لاستغلال الوضع المستحدث في كردستان بسبب السياسة الخطرة التي مارستها الحكومة . وهم يستهدفون من هذه الجهود تعميق الثغرات في صفوف القوى الوطنية وبين الجماهير الشعبية . ولإرباك الوضع في البلاد وإضعاف الجانب العراقي في المفاوضات النفطية والضغط عليه بغية دفعه للاستسلام والتراجع عن مطالبنا العادلة ، وتهديد وحدة البلاد واستقلالها الوطني))^(٦٤) .

وشدد البيان على ضرورة وحدة النضال بين جميع مكونات الشعب العراقي ، مشيراً الى ان مصلحة الكرد ترتبط بالدفاع عن الاستقلال ولطناً وليس الانجرار وراء مخططات الاستعمار وشركاته النفطية وعملائها الإقطاعيين ، وان حقوق الأكراد جزء من الحقوق الديمقراطية المهضومة للشعب العراقي بأسره ، والتي لا يمكن تحقيقها من دون كفاح مشترك ضد الاستعمار والإقطاع والدكتاتورية في آن واحد ، وقد جاء في البيان بهذا الشأن ما نصه : ((ان جماهير الشعب في كردستان تعلم جيداً بان مصلحتها الصميمة ترتبط بالدفاع عن الاستقلال الوطني ... وهي تعلم جيداً بان حقوقها القومية هي جزء من الحقوق الديمقراطية المهضومة للشعب العراقي باجمعه ، ولا يمكن تحقيقها دون كفاح مشترك وثيق ضد الاستعمار وضد الإقطاع وضد السياسة الدكتاتورية التي تفرض الآن على البلاد ... ان مصلحة الشعب الكردي هي جزء حي من مصلحة الشعب العراقي عموماً ، وان عزل الحركة الكردية عن حركة مجموع الشعب العراقي يضعف الحركة الكردية بالدرجة الاولى ... ان مصلحة الشعب الكردي لا يمكن ضمانها بالرجوع بحركته الى الوراء ووضعها تحت رحمة الإقطاعيين والاغوات مصاصي دماء الفلاحين))^(٦٥) .

أما فيما يخص الحكم الذاتي الذي كان يطالب به الأكراد ، فقد دعا البيان الى ضرورة ان يتمتع الأكراد بحقوقهم القومية المتمثلة بحقوقهم في ممارسة شؤونهم الإدارية وإدارة وتطوير ثقافتهم القومية المشروعة ، مجدداً التأكيد على ان تمتع الأكراد بهذه الحقوق لا يتم من دون نضال مشترك مع باقي مكونات الشعب العراقي . في حين انتقد البيان سياسة الحكومة في تحريض القبائل الكردية ضد بعضها ، داعياً في الوقت نفسه الى ضرورة إيقاف الاستعدادات العسكرية ضد البارزانيين ، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء ضريبة الأرض عن صغار الفلاحين ، منوهاً الى ان هذه الأمور من شأنها تقوية مركز الحكومة في المفاوضات النفطية ، وتعزيز موقفها ضد تهديد الجيوش الاستعمارية المتواجدة في الكويت^(٦٦) .

لقد ذهب تحذيرات الشيوعيين أدراج الرياح ، إذ استمرت الحكومة في مطلع أيلول ١٩٦١ بتعزيز قطعاتها في كردستان^(٦٧) ، التي أخذت مدنها وقصباتها تخرج عن سيطرة الحكومة الواحدة تلو الأخرى ، وفي الوقت الذي أرسلت فيه الحكومة رتلأ عسكرياً الى السليمانية ، فقد تعرض الرتل في الحادي عشر من ايلول ١٩٦١ الى نيران القبائل الكردية المتجمعة في مضيق دربندخان بقيادة عباس ما مند رئيس قبيلة (اكو) حليف الملا مصطفى البارزاني^(٦٨) ، الذي اخذ يعد نفسه زعيماً لكل

اكرد العراق وليس زعيماً للبارزانيين أو (للبارتي) وحسب^(٦٩) ، وبعد خمسة أيام تقريباً انضم البارزاني الى جانب حليفه عباس ما مند وبخاصة بعد ان قصفت الطائرات قرية بارزان في السادس عشر من ايلول عام ١٩٦١ ، وهكذا اندلعت الحرب في كردستان^(٧٠) .

ولأجل تكوين تصور أكثر شمولاً عن موضوع بداية اندلاع الحرب في كردستان عام ١٩٦١ ، نرى من المناسب هنا ان نذكر قول الكاتب الكردي جرجيس فتح الله ، الناشط في المجال القومي ، إذ كتب بشأن طبيعة التجمعات الكردية التي رفعت السلاح بوجه الحكومة ما نصه : ((التجمعات الكردية المسلحة ... كانت بالأصل تجمعات عشائرية ساخطة يقودها مبدئياً زعماء رفعوا السلاح بوجه الحكومة لأسباب شتى لا تمت الى أهداف قومية واضحة بصلة . منها الرغبة في التخلص من تبعات قانون الإصلاح الزراعي ...))^(٧١) . وهذا يشير من دون لبس الى تداخل الخنادق واختلاط الأوراق في بداية نشوب الحرب في كردستان ، لأن التجمعات المسلحة للأكراد كانت تحت قيادة الإقطاعيين ، وهذا ما أشار إليه بوضوح بيان الحزب الشيوعي الصادر في الثاني والعشرين من آب عام ١٩٦١ .

وبما إننا غير معنيين في إطار هذا البحث بكل تفاصيل تلك الحرب بقدر لمنحن م عنيين بموقف الحزب الشيوعي منها ، لذا نحاول في المحور الآتي تتبع هذا الموقف عبر منشورات الحزب الشيوعي نفسه ، ومن خلال ما أمكننا الإطلاع عليه من المصادر ذات الصلة بالموضوع .

ثالثاً : موقفه من الحرب في كردستان ١٩٦١ – ١٩٦٣

لم يتأخر الحزب الشيوعي كثيراً في إبداء موقفه من اندلاع الحرب في كردستان ، إذ أصدر بياناً في الثالث عشر من ايلول ١٩٦١ ، ناشد فيه طرفي النزاع تدارك الأمر ، منتقداً في الوقت نفسه قيام الحكومة بقصف القرى الكردية من دون تمييز ، وشدد على أن حل الأزمة يكمن في استجابة الحكومة للمطالب الكردية في إطار الوحدة العراقية ، وصعد الحزب من لهجة انتقاد الحكومة في بيان آخر أصدر في اليوم التالي واصفاً فيه الحملة العسكرية في كردستان بالبربرية ، داعياً الى وقفها وإصدار عفو عام وإطلاق سراح جميع المعتقلين ، ودفع تعويضات للمتضررين بسبب الحملة ، وأكد البيان ضرورة إقامة نظام برلماني ديمقراطي يضمن الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب العراقي عامة والكرد بوجه الخصوص على ان يكون ذلك ضمن الوحدة العراقية^(٧٢) .

أصبح الآن واضحاً لدينا بأن الحرب اندلعت في كردستان بتاريخ ١١ أيلول ١٩٦١، وأن الحزب الشيوعي قد أفصح عن موقفه منها بعد يومين فقط ، ومع أننا هنا لسنا بصدد الدفاع عن الشيوعيين بقدر ما نهدف الى الدقة في المعلومات وبيان مدى الخلط أو الالتباس الذي وقع فيه بعض الكتاب ، إذ أكد الكاتب الكردي جرجيس فتح الله سكوت الحزب الشيوعي وعدم تصريحه بموقفه من الحرب في بدايتها ، معللاً ذلك بأن الشيوعيين وقت نشوب الحرب في كردستان كانوا يحتفظون ببعض المواقع الهامة في الحكم وكانوا يحاولون التمسك بها^(٧٣) . وهذا ما لا يؤيده كُتاب كرد آخرون مثل الدكتور عبد الفتاح البوتاني ، أو مهتمين ومتعاطفين مع القضية الكردية مثل الدكتور حامد محمود عيسى ، إذ أشار الأول الى تراجع نفوذ الشيوعيين بعد أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩ ، فضلاً عن عدم حصول حزبهم على الإجازة الرسمية عندما فتح الباب أمام إجازة الأحزاب عام ١٩٦٠ ، وفي تشرين الأول من العام نفسه تم إغلاق صحيفة (اتحاد الشعب) لسان حال الحزب الشيوعي الذي عاد الى العمل السري من جديد زيادة على فقدانه المراكز المهمة التي كان يشغلها مؤيدوه في السلطة مثل إعفاء ابراهيم كبه من مناصبه الحكومية بوصفه وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للنفط وكالة وذلك في ١٦ شباط ١٩٦٠ ، وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ أقيمت نزيهة الدليمي من الوزارة مع الوزير اليساري عوني يوسف^(٧٤) ، وفي كانون الثاني ١٩٦١ أعفي العقيد الركن حسن عبود أمر موقع الموصل من منصبه ((وكان آخر ضابط شيوعي كبير قد بقي في الجيش ، وهكذا خسر الشيوعيين ما بقي بحوزتهم من مراكز مهمة)) على حد تعبير الدكتور عبد الفتاح البوتاني^(٧٥) . هذا فضلاً عما أوردناه في المحور الأول من هذا البحث من قيام عبد الكريم قاسم بتحجيم نفوذ الشيوعيين منذ شهر أيار من عام ١٩٥٩ وكل هذا حصل كما هو واضح قبل اندلاع الحرب في كردستان ، اذا فأى مواقع مهمة بقيت للشيوعيين في السلطة حتى حاولوا التمسك بها كما ذكر السيد جرجيس فتح الله ؟.

أما الدكتور حامد محمود عيسى فقد أكد ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد أصدرت بياناً في الثامن عشر من ايلول ١٩٦١ أوضحت فيه موقف الحزب من الحرب ، ومما جاء في البيان : ((... فان قاسم وحكومته بعد أن مهلحرب معادية للشعب في كردستان اعتزما القضاء ، وبقوة السلاح ، على بقايا مظاهر الديمقراطية ، وتوجيه ضربة قاضية الى كل القوى القومية – الديمقراطية في البلاد))^(٧٦) . وهنا يبدو واضحاً أن الحزب الشيوعي لم يتأخر عن إبداء رأيه في

الحرب ، كما لا يبدو من أسلوب بياناته أن فيها شيء من الحرص على التمسك بموقع أو منصب مهم في الحكومة ، إذ اتسمت تلك البيانات بطابع النقد اللاذع كما هو جلي من النصوص التي أوردناها . ومهما يكن من أمر ، فقد واصل الحزب الشيوعي إصدار بياناته ومنشوراته لإيضاح موقفه من الحرب في مختلف المناسبات ، ولا يستثنى من هذا التعميم تقرير اللجنة الم ركزية للحزب الذي أقر في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١ ، إذ أوضح الحزب في التقرير موقفه من القضية الكردية عموماً ومن الحرب على وجه الخصوص ، وكان الحزب في هذا التقرير أكثر تفصيلاً مما جاء في البيانات التي سبقت صدوره ، إذ عاود فيه الشيوعيون التأكيد على اعترافهم بحق الكرد في تقرير المصير بما فيه حق الانفصال والاتحاد مع الأجزاء الأخرى من كردستان التي تقع خارج العراق ، إذا ما تحررت هذه الأجزاء ، إذا كان في ذلك خدمة لمصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي ومصالح السلم العالمي ، ولعدم توافر الظروف الموضوعية لمثل هذه الأمور أكد التقرير على أن الشيوعيين لا يعملون في هذه المرحلة على انفصال كردستان عن العراق ، بل على العكس إنهم يشددون على ضرورة الاتحاد بين العرب والأكراد والقوميات الأخرى في العراق لأجل النضال المشترك ضد الاستعمار والإقطاع والدكتاتورية^(٧٧) .

وأنهى التقرير باللائمة على الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتى) لإنجراره وراء استفزازات القبائل الكردية المدعومة من الحكومة ، ولأنه لم يصغ للتحذيرات التي أطلقها الحزب الشيوعي بهذا الشأن ، لأن الحرب في مثل الظروف التي متر بها البلاد تضعف الاستقلال الوطني ، وفي الوقت نفسه انتقد التقرير طريقة الحكومة في التعامل مع الأزمة واصفاً حملتها العسكرية بأنها حملة قمع وحشية^(٧٨) .

وقبل اختتام التقرير للفقرة الخاصة بموقف الحزب الشيوعي من الحرب في كردستان طالب الحكومة بتحقيق ما يأتي :

((١ - وقف الاضطهاد القومي بإلغاء الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية (الجته) في كردستان على الفور .

٢ - حل المسألة الكردية بالطرق السلمية ، بإصدار بيان رسمي بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية .

٣ - إصدار لوفو عام عن المشتركين في الحركة من القوميين الشرفاء ، وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني .

٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين وإرجاع المفصولين لأعمالهم .

٥- منع تشريد البارزانيين من ديارهم .

٦- دفع التعويضات للمتضررين ، ورفع الحجز عن أموال المواطنين الأكراد وتعمير القرى ،

التي دمرت أثناء الحركات ...))^(٧٩) .

وأكد الحزب الشيوعي بأن الحرب في كردستان قد أدت الى تدني شعبية الحكومة ، وقد جاء هذا التأكيد في سياق بيان أصدره الحزب في العاشر من كانون الأول ١٩٦١ ، وطالب فيه بالعمو العام عن المشتركين بالأحداث الجارية في كردستان ، وفي مقدمتهم الملا مصطفى البارزاني ، ورفع ما اسماه البيان ((الاضطهاد القومي والإرهاب عن الشعب الكردي ، وتحقيق كيانه القومي في إطار الوحدة العراقية الديمقراطية))^(٨٠) .

ولأجل إلقاء المزيد من الأضواء على الموضوع الذي نحن بصدد معالجته نشير الى أن تقرير اللجنة المركزية للحزب الصادر في آذار ١٩٦٢ قد كُرس كُله للقضية الكردية ، إذ جاء تحت عنوان : ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً)) ، وقد تضمن عرضاً تاريخياً لجذور المشكلة الكردية في عموم كردستان الموزعة ما بين العراق وإيران وتركيا ، منذ مطلع القرن العشرين ثم بدأ بعرض المشكلة الكردية في العراق منذ الاحتلال البريطاني ، الذي اكتمل في عام ١٩١٨ ، حتى اندلاع الحرب في كردستان في أيلول من عام ١٩٦١ . وأكد التقرير خلال العرض التاريخي على أن الحركة القومية الكردية هي جزء من الحركات الوطنية العامة لشعوب البلدان المتواجدة فيها ، ولا غنى لها من التحالف مع هذه الحركات^(٨١) .

ركز التقرير على أن انحراف السلطة عن النهج الديمقراطي قد زاد في تعقيد القضية الكردية ، وفتح الباب واسعاً أمام الاستعمار للتدخل وإثارة الاضطرابات^(٨٢) ، وأن الحل الناجع للقضية يكمن في تطبيق الديمقراطية على يد الطبقة العاملة ومما جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه : ((إن اللجنة المركزية تدرك بأن حل القضية القومية للشعب الكردي حلاً جذرياً وشاملاً لن يتم إلا على يد الطبقة العاملة ، وتدرك أن مسألة تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة ، ومن ضمنها التمتع بكيان قومي ذاتي ضمن الوحدة العراقية لن يتم إلا بإنهاء الحكم الفردي وإرساء قواعد

الحكم في العراق على أسس الديمقراطية الوطنية^(٨٣) . وفي الوقت نفسه أوضح التقرير ضرورة تضمين الدستور الدائم ، المزمع إصداره ، حق الكرد بالحكم الذاتي^(٨٤) .

ومما يجب الالتفات اليه هو أن التقرير قد شدد على أن دعوة الحزب الى إنهاء الحكم الفردي لا تعني أبداً رفع السلاح بوجه الحكومة ، بل على العكس تماماً ، إذ يجب تعزيز وصيانة الجمهورية بوصفها معادية للاستعمار وصديقة للاتحاد السوفيتي ، لذا فإن التغيير المطلوب لا بد أن يحدث عن طريق النضال الجماهيري بالطرق السلمية^(٨٥) ، وواضح في هذه الفقرة مدى تأثر مواقف الحزب الشيوعي من الحكومة بمقدار علاقتها بالاتحاد السوفيتي ، وهذا ما سنخرج عليه لاحقاً .

إن ما ورد في الفقرة أعلاه بحاجة الى وقفة تدقيق وإعادة قراءة لبيان المبررات التي ساقها الشيوعيون بشأن الدعوة الى إنهاء الحكم الفردي ، ومعارضة رفع السلاح بوجه الحكومة ، إذ طرح الشيوعيون مبرراتهم بهذا الخصوص في وثائق حزبية عديدة ، ففي تقرير موجز عن تاريخ الحزب منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣ ما من شأنه تحليل هذه المسائل ، إذ أوضح التقرير بان الحرب القائمة في كردستان ، في غضون المدة موضوع البحث ، هي حرب بين جبهتين وطنيتين معاديتين للاستعمار لكنها حرب ظالمة تجسد ذروة في الاضطهاد القومي تتحمل الحكومة مسؤوليتها ، لكن في الوقت نفسه حَمَلَ التقرير الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتني) مسؤولية الانجرار وراء استفزازات الحكومة ، فضلاً عما أخذه الشيوعيون على الحركة القومية الكردية من تحالفها مع بعض العناصر الإقطاعية ، وأكد التقرير وقوف الحزب الشيوعي الى جانب الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية رافضاً الدعوة التي وجهها (البارتني) للشيوعيين لحمل السلاح الى جانب الأكراد ، وقد جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه :

((وحَمَلَ حزبنا قادة الحزب الديمقراطي الكردي مسؤولية الانجرار وراء استفزازات قاسم لحد التصادم المسلح وبدء حرب حقيقية . وقد وقف حزبنا بالطبع الى جانب المطالب المشروعة للشعب الكردي وحقه في الحكم الذاتي - سي ، ولكنه لم يؤيد الد - رب ضد قاسم كأسلوب في الكفاح لتحقيق هذه المطالب ... ركز حزبنا كل جهد لإنهاء الحرب طارحاً شعاره المعروف (حل سلمي ديمقراطي لمشكلة كردستان) ممارساً شتى أشكال الكفاح السلمي الجماهيري من توزيع نشرات وتقديم عرائض ومذكرات شعبية الى السلطات وإقامة المظاهرات الجماهيرية ... للضغط على قاسم بغية إيقاف القتال وحل المشكلة سلمياً))^(٨٦) .

يمضي التقرير في بيان أسباب عدم تأييد الحزب الشيوعي أسلوب العمل المسلح لتحقيق مطالب الحركة القومية الكردية ، مؤكداً على أن الحزب قد وضع في مقدمة أهدافه صيانة الاستقلال الوطني ضد المؤامرات الاستعمارية ، عاداً حكم جد الكريم قاسم حكماً وطنياً على الرغم من كل سلبات سياسته الداخلية ، وأن أي انقلاب عسكري ضده سيؤدي إلى إقامة أوضاع أسوأ مما هي عليه في ظل حكمه ، لأن الكفة آنئذ كانت تميل لصالح القوى الرجعية ، لأن القوى الوطنية منقسمة فيما بينها بحسب وصف التقرير^(٨٧) .

ووصفت نشرة داخلية للحزب بعنوان : ((محاولة تقييم سياسة حزبنا بين تموز ١٩٥٨ ونيسان ١٩٦٥)) موقف الحزب من القضية الكردية البرضوخ للميل القومي العربي وبالذات يلية اتجاه الحكومة ، وعلى الرغم من دفاع الحزب المتواصل عن قضايا الأكراد ، لكن النشرة وصفت سياسة الحزب في هذا المضمار باليمينية في غضون هذه المرحلة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ، لأنه وقف ضد أسلوب الكفاح المسلح ضد الحكومة تحت تبرير ((تحريم الثورة ضد حكم وطني مشتبك مع الاستعمار)) على حد تعبير النشرة^(٨٨) .

ومهما يكن من أمر فإن تقرير اللجنة المركزية الصادر في آذار ١٩٦٢ لم يترك الباب مفتوحاً أمام التساؤلات عن طبيعة وشكل الحكم الذاتي الذي يدعو الحزب إلى منحه للأكراد ، إذ بين التقرير هذا الأمر بما نصده : ((ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية يعني إعطاء تبار كردستان إقليماً إدارياً واحداً يتولى شؤونها [شؤونها] هيئة [هيئة] تشريعية منتخبة تنبثق عنها سلطة تنفيذية خاضعة لرقابة الشعب . على ان تمثل في هاتين الهيئتين الأقليات القومية تمثيلاً عادلاً يضمن لها المساواة القومية والتمتع بحقوقها القومية والثقافية المشروعة كاملاً))^(٨٩) . وزاد التقرير على ذلك بالإشارة إلى أن منح الكرد الحكم الذاتي من شأنه أن يعزز المصالح الأساسية للشعب والحكومة لعدة أسباب لعل أهمها :

- ١- ان صيانة الاستقلال الوطني يستحيل بدون الكفاح المشترك بين العرب والاكراد ، ولا يمكن إقامة وتعزيز هذا الكفاح من دون الديمقراطية ومنح الحكم الذاتي للكرد .
- ٢- ان حرمان الأكراد من التمتع بالحكم الذاتي في ظل نظام ديمقراطي ، واستخدام القوة لقمعهم يجعل من كردستان مسرحاً دائماً للاضطرابات التي تفتح الثغرات للتآمر الاستعماري ، اما إذا تمتع

الأكراد بالحكم الذاتي فان هذا من شأنه أن يؤدي الى استقرار البلاد مما يفتح الباب واسعاً أمام آفاق التطور الاقتصادي .

٣- ان من شأن الحكم الذاتي ، اذا ما منح لأكراد العراق ، تحويل الجمهورية العراقية الى دولة تتمتع بثقة ومساندة كافة القوميات المتأخية ، وتصبح كردستان العراق مركز جذب وتأييد حار من الجماهير الكردية في كل من ايران وتركيا ، وهذا يعني تقوية العمق الإستراتيجي للعراق في هذه الدول بمواجهة أي محاولة قد يقدم عليها الاستعمار انطلاقاً من الدول المذكورة .

٤- اذا ما منح أكراد العراق حكماً ذاتياً فان هذا يعني توحيد الجبهة الداخلية وتقوية موقف العراق في نزاعه مع شركات النفط التي تجد في الثغرة القائمة بين الحكومة والحركة القومية الكردية ظرفاً ملائماً للضغط والتدخل في شؤون العراق لتحقيق مطامحها الاستعمارية .

٥- ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ، سيعزز المكانة الدولية للجمهورية العراقية كدولة ديمقراطية في نظر الشعوب والقوى التقدمية التي تستنكر الاضطهاد القومي ، وفي الوقت نفسه فان الحكم الذاتي سيعزز أيضاً مكانة العراق في هيئة الأمم المتحدة بوصفه بلداً يحترم حقوق الإنسان وميثاق الهيئة^(٩٠) .

وأسهمت صحيفة (طريق الشعب) ، الصحيفة المركزية السرية الناطقة باسم الحزب الشيوعي ، بدورها في توضيح وجهة نظر الحزب في القضية الكردية على الرغم من قلة صدورها ، إذ كانت تصدر في بعض الأحيان كل شهرين او ثلاثة اشهر مرة واحدة^(٩١) ، ففي عددها الأول الصادر في أواخر آذار ١٩٦٢ ، أكدت الصحيفة ما جاء في تقرير اللجنة المركزية الموسوم : ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً)) من ضرورة إطلاق الحريات الديمقراطية وحل القضية الكردية بما يلبي الطموحات القومية للكرد ضمن الوحدة العراقية ، وان مفتاح حل الأزمة بيد الحكومة ... ، وعبرت الصحيفة عن ذلك بما نصه : ((ان درء الأخطار الاستعمارية على [عن] الجمهورية والاستقلال الوطني ووضع حد للنشاط التأمري الرجعي في الداخل وإحلال الاستقرار في البلاد يستلزم نبذ سياسة الاضطهاد القومي للأكراد والمبادرة فوراً لإحلال السلام في كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب العراقي جميعاً ووضع الأخوة العربية الكردية على أسس ديمقراطية صلبة باعتبارها حجر الزاوية في وحدة الجمهورية ... وواضح

للبيان ان الحكومة لا تزال تملك زمام المبادرة في تحقيق الاستقرار ودرء المخاطر بالاستجابة لمطالب الشعب الملحة وبالأخص الكف عن ممارسة العنف في معالجة الوضع في كردستان))^(٩٢) .

أصدر الحزب بياناً في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٢ دعا فيه جماهير بغداد الى دعم المطالب الداعية لوقف القتال في كردستان ، مذكراً بـماضي الشعب العراقي في نضاله المشترك على أساس الاخوة العربية الكردية ، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة العمل عن طريق الضغط الشعبي لحث الحكومة على الجلوس الى طاولة المفاوضات من اجل إحلال السلام بدلاً من ان يُقتل الأخ بيد أخيه ، بحسب تعبير البيان ^(٩٣) ، وتأييداً لدعوة البيان خرجت في بغداد مظاهرة حاشدة في السابع والعشرين من نيسان ١٩٦٢ طالبت بحل الأزمة في كردستان بالطرق السلمية ، ومن بين الهتافات التي رددت في التظاهرة : ((نريد السلم في كردستان يا شعب طفيّ النيران))^(٩٤) . ويبدو أن الشيوعيون هم من نظم التظاهرة ، لأنها جاءت بعد بيانهم في الرابع والعشرين من نيسان ، وأن صحيفة الحزب المركزية قد اهتمت بها وإن لم تشر الى الجهة التي نظمتها ، فضلاً عن ان مطالب التظاهرة وشعاراتها والهتافات التي رددت خلالها تتماشى مع طروحات الشيوعيين .

ومهما يكن من أمر ، فقد واصلت صحيفة طريق الشعب اهتمامها بتطورات الأوضاع في كردستان ، ففي عددها الثاني الصادر أواخر نيسان ١٩٦٢ ، كتبت الصحيفة تحت عنوان ((في سبيل حقن الدماء وحل أزمة كردستان سلمياً)) ما نصه : ((ان الإصرار على حل أزمة كردستان بالقمع العسكري والغارات الجوية ومواصلة سياسة الاضطهاد القومي لا يمكن إلا ان يعقد المشكلة أكثر فأكثر ولن يفيد سوى المستعمرين ، ويكلف شعبنا عرباً وأكرادا مزيداً من الضحايا والدماء ... من شأنها تعريض استقلالنا الوطني ووحدة الجمهورية الى اشد الأخطار ... ان بالامكان ومن الضروري حل الأزمة سلمياً ، بالتفاوض بين الطرفين ... وعلى القوى الوطنية ، التي أخذت تشعر بالقلق المشروع جراء خطورة الوضع ، ان تواصل نضالها وتوحد صفوفها لتجذب البلاد خطر الحرب الأهلية وصيانة وحدتها على أساس ديمقراطي يضمن للشعب الكردي حقوقه العادلة))^(٩٥) .

ولأجل زيادة الضغط على الحكومة وجه حسين احمد الرضي (وكان اسمه الحركي سلام عادل) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (١٩٥٥ - ١٩٦٣) ، رسالة الى الأحزاب الشيوعية في العالم في آيار ١٩٦٢ شرح فيها الوضع السياسي في العراق ، وناشد تلك الأحزاب العمل

على مساندة الحزب الشيوعي العراقي في الضغط على عبد الكريم قاسم وحكومته من أجل إيقاف القتال في كردستان^(٩٦) .

وتعكس صحيفة (طريق الشعب) مدى اهتمام الحزب الشيوعي المتواصل بالقضية الكردية ، ففي عددها الثالث الصادر أوائل حزيران ١٩٦٢ خصصت الصحيفة كل مساحة صفحتها الأولى لمقالها الافتتاحي الذي جاء تحت عنوان : ((السلم في كردستان والديمقراطية هما سبيل الاستقرار)) دعت فيه الحكومة الى إعادة النظر في سياستها عموماً وسياستها تجاه القضية الكردية على وجه الخصوص ، وبحسب وصف المقال ان تلك السياسة قد أدت الى تدني شعبية الحكومة وظهور التناقض في توجه العام لمسيرة الثورة، وقد عبر المقال عن هذا التناقض بما نصه : ((ونعني بذلك التناقض بين متطلبات استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفي مقدمتها توفير الديمقراطية بأوسع معانيها ، وبين الأسلوب الفردي للديمقراطي في الحكم القائم على القمع والإكراه والتعسف وتفرقة الصفوف . ينبغي الكف عن الاستعانة بالمجالس العرفية والحكم العسكري واستخدام الجهاز الحكومي الموروث من العهد المباد لاضطهاد الشعب ومنظماته الديمقراطية السياسية والنقابية ، فان الاستمرار في محاولة التوفيق العقيمة بين الرغبة في انجاز المهام الوطنية الديمقراطية للثورة ، ومعاداة الديمقراطية جهد لا طائل من وراءه))^(٩٧) .

وشدد المقال على ان بإمكان الحكومة حل الأزمات في كردستان سلمياً وذلك بتغيير سياستها القائمة على استعمال القوة ، لكن الحكومة بدلاً من ذلك أرسلت الطائرات لتدك القرى والقصبات في كردستان ، وتساءل المقال في سياق هذا الموضوع بما نصه : ((لماذا لا ترسل الحكومة لجنة تحقيقية للاتصال بمن حملوا السلاح وتستفسر منهم عن السبب الذي حملهم على استعمال السلاح وتعمل للتعامل معهم ؟ ان على عاتق الحكومة تقع مسؤولية حقن الدماء فلم اذا لا تكون أكثر شعوراً بالمسؤولية مع انها تدرك ، كما صرح رئيس الوزراء مراراً ، ان الاستعمار هو الذي يستفيد من استمرار القتال))^(٩٨) .

وأكدت صحيفة طريق الشعب في خاتمة مقالها الافتتاحي على ان حل الازمة في كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية مطالب ملحة لا تقبل التأجيل ، ومن دون تلبية هذه المطالب لا يمكن توفير الاستقرار السياسي ولا مستلزمات الوقوف بوجه الاستعمار ومؤامراته^(٩٩) .

ونبّهت الصحيفة في عددها الصادر أوائل تشرين الثاني ١٩٦٢ ، الى سوء الأوضاع المعاشية للسكان في كردستان ، نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصادية الناجم عن استمرار الحرب التي أدت الى حرق كثير من القرى وإتلاف محاصيلها ، فضلا عن تعرض قرى أخرى الى عمليات نهب من جانب القوات الحكومية أو من جانب المسلحين الأكراد . وفي الوقت نفسه انتقدت الصحيفة تحالف القوميين الأكراد وبخاصة (البارتيون) مع الإقطاعيين الذين عرفوا باستغلال الفلاح ومعاداة الديمقراطية ، وهم بذلك يشوهون أهداف حركتهم القومية ، ويعرّضونها الى العزلة عن التأييد الجماهيري^(١٠٠) .

أكدت الصحيفة نفسها في عددها الثامن الصادر أوائل كانون الثاني ١٩٦٣ ، على ان قوى الاستعمار تدفع باتجاه استمرار الحرب الدائرة في كردستان لإضعاف كل من الحكومة والقوميين الأكراد ، بوصف كلا الطرفين جزءاً من القوى الوطنية ، ليسهل عليها ضرب الاستقلال الوطني ، ودعت الصحيفة في الوقت نفسه الى الحل السلمي لمحنة الحكومة ومسؤولية استمرار الحرب ، واصفة حمل القوميين الأكراد للسلاح بأنه جزء من رد الفعل على دكتاتورية رئيس الوزراء على حد تعبير الصحيفة^(١٠١) .

كذلك أشادت الصحيفة بالحملة الشعبية الواسعة المطالبة بإيقاف القتال في كردستان ، سواء كان ذلك عن طريق الاضرابات أو حملات جمع التواقيع ورفع المذكرات ، فيما حملت الصحيفة بشدة على الحشود العسكرية الحكومية في كردستان واصفة إياها بأقسى العبارات ، اذ كتبت بهذا الصدد ما نصه : ((ان الوضع في كردستان هو أشبه ببلد محتل من قوات أجنبية غازية تنفذ سياسة انتقامية معدومة المقاييس والضمير والشرف))^(١٠٢) .

وهكذا نرى ان الشيوعيين قد حرصوا على إبداء موقفهم من القضية الكردية في مختلف الظروف ، وطيلة الحرب التي توقفت لبعض الوقت وذلك بإعلان عبد الكريم قاسم هدنة لمدة عشرة أيام في العاشر من كانون الثاني ١٩٦٣ ، جدد لها لمرتين كانت خلالها نهاية حكمه بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣^(١٠٣) .

يمكننا ان نسجل عدة ملاحظات قبل اختتام هذا المحور من البحث ، ولعل أهمها ملاحظتين الأولى ان الحزب الشيوعي العراقي قد استند في أيديولوجيته عموماً على مبادئ النظرية الماركسية اللينينية ، وهذا ما أكدّه الحزب في أدبياته^(١٠٤) ، فضلا عن نظامه الداخلي ،الذي جاء في مبادئه الأولى بهذا الصدد ما نصه : ((والحزب الشيوعي العراقي يسترشد في نشاطه بالنظرية الماركسية –

اللينينية))^(١٠٥) ، وإذا ما انتقلنا من التعميم الى التخصيص فان الخبى بذى مواقفه من القضية الكردية على أساس النظرية الماركسية – اللينينية ، إذ نص تقرير اللجنة المركزية الصادر في آذار ١٩٦٢ على : ((ان الحزب الشيوعي العراقي المفعم إخلاصا للماركسية اللينينية وللأممية البروليتارية ، كان وسيظل على الدوام ، المدافع الأمين والمناضل الجريء والمتفاني في خدمة مصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية العراقية على اختلاف قومياتها ... ان مواقف حزبنا من المسألة الكردية تقوم ، هي الأخرى ، على هذه الأسس المبدئية))^(١٠٦) .

آمنت النظرية الماركسية اللينينية بوحدة النضال الأممي للطبقة العاملة في مختلف الشعوب ، متجاوزة في ذلك حدود القوميات ، على ان تراعى المرحلية في هذه المسألة التي لا بد خلالها من عدم إغفال مسألة الانتماء القومي ، وبعبارة أخرى انه لا مانع من تحالف الطبقة العاملة (البروليتاريا) مع البرجوازية القومية في نضالها من اجل الاستقلال القومي ، على ان يكون هذا التحالف مؤقتاً ، لان الطبقة البرجوازية تظل عوة الطبقة العاملة ، ولا مانع من انضمام الأمم الصغيرة الى دولة مجاورة لها على أساس الاتحاد الاختياري مع الاحتفاظ بحقوقها في تقرير المصير^(١٠٧) ، وهذا عين ما أبداه الحزب الشيوعي العراقي في موقفه من القضية الكردية التي نظر إليها من منظور طبقي مقدماً بذلك مصالح وطموحات العمال الأكراد وغير الأكراد على المصالح القومية الكردية ، وهو ما أكدته بكل وضوح تقارير الحزب وأدبياته ، التي تجدها تطفح بكثير من الإشارات الى هذه المسألة ، وفيما يأتي بعض النصوص الواردة بهذا الشأن :

لقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الصادر في تشرين الثاني ١٩٦١ ما نصه : ((ان حزبنا هو الحزب الاممي ... حزب الطبقة العاملة سواء كانت كردية أو عربية أو تركمانية ... الذي يعترف للشعب الكردي في العراق بحق تقرير مصيره بنفسه ، بما فيه حق الانفصال والاتحاد مع أجزاء الأمة الكردية خارج العراق ، إذا ما تحررت هذه الأجزاء ومتى ما كان هذا الانفصال وذلك الاتحاد يخدم مصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي))^(١٠٨) .

أما في تقرير آذار ١٩٦٢ الموسوم : ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً)) فقد جاء الآتي نصه : ((ان البروليتاريا العراقية تنطلق ليس من المصالح القومية الضيقة في كردستان بل من المصالح الطبقيّة والواسعة للحركة العمالية العالمية ، مصالح النضال من اجل صيانة السلام وتصفية الاستعمار وانتصار الاشتراكية ، ولذلك فهي تضع

المصالح المشد تركة للبروليتارياء الأممية فوق كل اعتبار ، مع كامل اعترافها بحدق تقرير (المصير) (١٠٩) .

وبشأن تحالف الشيوعيين مع الحركة القومية الكردية ، على الرغم من كون حزبهم حزباً أممياً لا قومياً ، فقد نص التقرير نفسه على : ((والماركسيون اللينينيون يميزون بين قومية الأمم المظلومة وقومية الأمم الظالمة فقومية الأمة المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام يذافي الظلم ، فيؤيده الشيوعيون باعتبار ان التاريخ يبرره لمرحلة معينة ...)) (١١٠) .

أما فيما يتعلق بالملاحظة الثانية التي نود الإشارة إليها فهي ان الحزب الشيوعي العراقي كان يعد الاتحاد السوفيتي المثل السياسي الأعلى له ، إذ ان كثيراً من مواقفه كانت بمثابة رجع الصدى لمواقف السوفيت ، وهذا ما أكدته الشيوعيون أنفسهم بأسلوب لا يخلو من الانتقاد لهذه الظاهرة ، فنجد عزيز سباهي أحد أعضاء الكادر المتقدم في الحزب قد شخّص هذه الظاهرة بمرارة قائلا : ((... بعض مواقف الحزب وطروحاته ، مما يؤخذ عليه حقاً من ... مسايرة غير مبررة لما كان يرسمه الشيوعيون السوفيت)) (١١١) .

أما نجم محمود ، أحد مسؤولي كواد الحزب في المدة موضوع البحث ، فقد كان أكثر تحديداً في الإشارة الى ذيلية الحزب في انتهاجه سياسة فيها كثير من المحاكاة والمحاكاة لسياسة الاتحاد السوفيتي في موقفه من الحرب الدائرة في كردستان زمن حكم عبد الكريم قاسم ، ويبدو من كلام نجم محمود أن الاتحاد السوفيتي لم يؤثر فقط في سياسة الحزب الشيوعي العراقي ، بل تدخل حتى في مسألة اختيار قيادات الحزب في هذه المرحلة (١١٢) . وأكد الشيء نفسه بهاء الدين نوري عضو المكتب السياسي للحزب في مذكراته قائلا : ((وقد لعبت القيادة السوفيتية دوراً حاسماً في تضليلنا وتحويلنا الى ذيل لنظام قاسم من حيث الجوهر)) (١١٣) ، إذ ان الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة كانت تربطه علاقة حسنة مع الحكومة العراقية ، ولم يقطع تزويدها بالسلاح الذي استعمل بعضه ضد الأكراد ، وقد ازدادت هذه العلاقة توثقاً في الأشهر الأخيرة من عمر حكومة عبد الكريم قاسم (١١٤) ، على الرغم من بعض الانتقادات العلنية التي وجهها السوفيت لسياسته في معالجة القضية الكردية ، غير أن السوفيت كانوا يتجنبون استغلال تلك القضية ، وذلك لتقديرهم أهمية العراق بوصفه جسراً بين القوقاز والبلاد العربية (١١٥) .

وبناءً على ما تقدم وكترجمة لوقوعه تحت تأثير السوفيت اقتصر موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية ، في غضون المدة موضوع البحث ، على انتقاد سياسة الحكومة ، وفي الوقت نفسه انتقاد الحركة القومية الكردية وحركة التمرد القبلية التي يقودها الإقطاعيون الكرد ، والدعوة الى إحلال السلام ، وكل ذلك تم اما عن طريق المنشورات أو التظاهرات ومذكرات الاحتجاج ، من دون ان يقوموا بأي خطوة عملية من شأنها تغيير الأوضاع لصالحهم أو لصالح إحلال السلام ، على الرغم من كل ما تعرضوا له من مضايقة وتحجيم وتهميش دورهم في الحياة السياسية مع كل ما كانوا يتمتعون به من إمكانيات بوصفهم من أوسع الأحزاب انتشاراً وقدرة على تحريك الشارع .

الخاتمة :

لقد تبين من خلال البحث بأن القوى الاستعمارية وبخاصة بريطانيا هي وراء وجود القضية الكردية ، وقد ظلت تلك القوى تستخدمها كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية بين الحين والآخر . ويبدو للمتتبع لأول وهلة بأن ثمة شيء من التناقض يلف موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية ، فالحزب يؤيد حق تقرير المصير للأكراد الى حد الانفصال ، وفي الوقت نفسه يؤكد على ضرورة منح الكرد حقوقهم القومية في إطار الوحدة العراقية ، ولكي ينتفي هذا التناقض برر الشيوعيون هذا الموقف بالإشارة الى أن الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية الناشئة تاريخياً لا تساعد الكرد على نيل حق تقرير المصير، لذا فإن الحزب أيد منحهم الحكم الذاتي في ظل مثل هذه الظروف وعارض أي حركة تهدف الى الانفصال ، وإذا ما زالت تلك الظروف فان الحزب يؤيد حصول الكرد على الاستقلال أو حق تقرير المصير .

اتسمت علاقة الحزب الشيوعي بالحركة القومية الكردية ، أو بمعنى أدق بالحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتى) بالتذبذب ، ولكن هذا التذبذب قد انحدر إلى حد القطيعة في عام ١٩٥٩ ، بيد أن هذا لم يؤثر على الخط العام لموقف الشيوعيين من القضية الكردية ، إذ اتصف موقفهم بالثبات الى حد كبير .

نظر الشيوعيون إلى القضية الكردية من منظور طبقي ، إذ أنهم قدموا مصلحة الطبقة العاملة على المصلحة القومية ، بتأكيدهم بأنهم الى جانب حق تقرير المصير للكرد طالما كان في ذلك خدمة للطبقة العاملة ، لذا وفي إطار هذا المنظور الطبقي فإنهم وجهوا نقداً شديداً للقوميين الكرد ، لتحالفهم مع الإقطاعيين من أبناء جلدتهم .

لم تأت مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية عن فراغ ، بل إن الحزب قد اتخذ مواقفه مستنداً إلى النظرية الماركسية – اللينينية ، فضلاً عن وقوعه تحت تأثير سياسة الاتحاد السوفيتي الذي كانت تربطه علاقات جيدة بالحكومة العراقية ، على الرغم من توجيهه بعض الانتقادات لها في مجال تعاملها مع القضية الكردية ، لذلك عارض الحزب الشيوعي أي عمل مسلح ضد الحكومة التي وصفها بالحكومة الوطنية المعادية للاستعمار والصديقة للاتحاد السوفيتي .

الهوامش :

(١) تأسس الحزب الشيوعي العراقي في الثامن من آذار ١٩٣٥ بعد اندماج الخلايا الماركسية في كل من بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد على يد كل من عاصم فليح ، قاسم حسن ، مهدي هاشم ، يوسف إسماعيل ، نوري روفائيل ، حسن عباس الكرياس ، سامي نادر ، زكريا الياس دوکا ، داود سلمان يوسف و موسى حبيب . وبدأ الحزب عمله السري تحت اسم (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار) بعد أشهر قليلة تم تغيير اسمه الى ((الحزب الشيوعي العراقي)) الذي قدم نفسه على انه حزب الطبقة العاملة ، وأصدر الحزب صحيفته السرية ((كفاح الشعب)) التي صدر عددها الأول في تموز عام ١٩٣٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

مؤيد شاکر کاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ، ١٩٣٥ – ١٩٤٩ (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٨٥-٩٠ .

(٢) لجأ الى إيران مجموعة من أكراد العراق على رأسهم الملا مصطفى البارزاني على اثر فشل حركته المسلحة التي قادها ما بين عامي ١٩٤٣ – ١٩٤٥ ، وقد تأثر هؤلاء بتأسيس أكراد إيران حزباً أطلقوا عليه اسم (الحزب الديمقراطي لكردستان إيران) ، لذا ترأس البارزاني لجنة تحضيرية لتأسيس حزب سياسي على غرار حزب أكراد إيران ، وأوفد في عام ١٩٤٦ اللياسي الكردي حمزة عبد الله الى كردستان العراق للعمل مع القوى السياسية هناك لتشكيل الحزب المنشود ، الذي عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد في ١٦ آب ١٩٤٦ ، وانتخب البارزاني رئيساً للحزب وحمزة عبد الله أميناً عاماً له ، وأصدر الحزب صحيفته السرية (رزكاري) أي (التحرير). استهدف الحزب إقامة حكم ذاتي للأكراد مبني على أساس الاتحاد الاختياري ، وقبل نهاية شهر آب من عام ١٩٤٦ قرر معظم أعضاء حزبي (رزكاري كورد) و (شورش) الكرديين الانضمام الى الحزب الجديد والإعلان عن حل الحزبين المذكورين ، ولم يعد للحزب من منافس حقيقي في الساحة السياسية الكردية سوى الحزب الشيوعي ، وهكذا بدأ الحزب نشاطه السياسي السري تحت اسم (بارتي ديموكراتي كورد) الحزب الديمقراطي الكردي ، ثم تم تغييره عام ١٩٥٣ الى (بارتي ديموكراتي كردستاني) الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لذا عُرف الحزب اختصاراً بـ (البارتني) ، فأينما وردت هذه الكلمة في البحث فالمقصود منها الحزب الديمقراطي الكردستاني .

اعتنق الحزب مبادئ النظرية الماركسية – اللينينية ، بيد ان تركيبة الحزب لم تكن متجانسة ، أي لم يكن كل المنتمين إليه من المتأثرين بالماركسية أو من اليساريين ..إذ أريد له ان يكون ممثلاً للمجتمع الكردي بشراً ئحه

كافة ، لذا نهج الحزب نهجاً قومياً أكثر منه اممياً . وهكذا أصبح (البارتى) بعد إعلان ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ الممثل المعتمد للحركة القومية الكردية . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٨ ؛ حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٠٩-٢١٤ ؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ، ١٩١٤ – ٢٠٠٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤٩-١٥٦ .

(٣) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٧ .

(٤) للمزيد من التفاصيل ينظر :-

المصدر نفسه ، ص ص ٢٣٧-٢٨٧ .

(٥) عمل الحزب الشيوعي العراقي بصورة سرية طيلة العهد الملكي ، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقبل صدور قانون الجمعيات في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ أخذ يعمل في العلن بوصفه من أقوى المؤيدين للثورة ، فضلا عن عضويته في جبهة الاتحاد الوطني التي عملت مع حركة الضباط الأحرار في سبيل التمهيد للثورة ، وبعد صدور قانون الجمعيات قدم الحزب في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ طلبا الى وزارة الداخلية لإجازته تحت اسم (الحزب الشيوعي العراقي) وفي اليوم نفسه وبايعاء ودعم من عبد الكريم قاسم قدم داود الصائغ العضو السابق المطرود من الحزب الشيوعي ، طلبا مماثلا لإجازة حزب بالاسم نفسه ، وأجيز حزب داود الصائغ في التاسع من شباط ١٩٦٠ ، في حين رفض طلب الحزب الشيوعي في ٢٢ شباط من العام المذكور ، على الرغم من انه أبدل اسمه الى (حزب اتحاد الشعب) لتجاوز العقبة التي تبرز في حال إجازة حزبين لهما الاسم نفسه ، فضلا عن استجابة الحزب لملاحظات وزير الداخلية على برنامجه ، وبرر الرفض بزعم ان أهداف الحزب ونظامه الداخلي تتشابه مع أهداف ونظام الحزب المجاز والقانون لا يسمح بذلك ، لذا عاد الحزب الشيوعي الى العمل السري مجدداً .

وتجدر الإشارة الى ان حزب داود الصائغ لم يستمر طويلا إذ سرعان ما انتهى وجوده بعد فقدانه دعم عبد الكريم قاسم ، الذي حقق غرضه من وراء دعمه للحزب وذلك بعدم إجازة الحزب الشيوعي الحقيقي الذي خاف من عودة تزايد نفوذه إذا ما منح الإجازة الرسمية ، وعليه فان حزب داود الصائغ كان حزباً مزيفاً بحسب وصف حنا بطاطو ، لذا أينما ترد تسمية الحزب الشيوعي في هذا البحث فالمقصود منها الحزب الشيوعي الحقيقي وليس حزب داود الصائغ . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٤ ؛ مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، قم ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٦٢ – ١٦٦ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، دهوك ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٧٦-٢٨٨ .

(٦) مقتبس من : المعهد الدولي لحقوق الإنسان ، الدساتير العراقية ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٧ .

(٧) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨ / ٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، ملخص ما دار في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، أوائل ايلول ١٩٥٨ ، ورقة ٠٤ راجع الملحق رقم (١) .
(٨) المصدر نفسه ، ورقة ٥ .

(٩) المصدر نفسه ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣ ، ص ١١ .
(١٠) المصدر نفسه ، بيان اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في كركوك ، المؤرخ في ١٩٥٨/١٠/٢٦ . راجع الملحق رقم (٢) .

(١١) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج٢ ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٠٠ .
(١٢) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠ .

(١٣) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨ / ٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣ ، ص ص ١٧-١٩ .
(١٤) المصدر نفسه ، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ورقة ١ ، راجع نص الميثاق في الملحق رقم (٣) .

(١٥) المصدر نفسه ، ورقة ١ .
(١٦) المصدر نفسه ، ورقة ٢ .

(١٧) يعرف الشيوعيون الطبقة البرجوازية بأنها الطبقة التي تمتلك رؤوس الأموال (الرساميل) ووسائل الانتاج ، وتستخدم العمل المأجور . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

ماركس وانجلز ، مختارات ، ترجمة دار التقدم ، موسكو ، د. ت . ، ص ٤٩ .
(١٨) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨ / ٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣ ، ص ص ١٣-١٦ .

(١٩) تشكلت جبهة الاتحاد الوطني في شباط ١٩٥٧ من الحزب الشيوعي ، الحزب الوطني الديمقراطي ، حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وصدر بيانها الأول في التاسع من آذار ١٩٥٧ ، ولم يضم (البارتي) الى الجبهة لعدم اتفاق أطرافها على ضمه ، وكانت الإطاحة بالنظام الملكي في مقدمة أهداف الجبهة ، لذا نسقت مع تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يعمل لأجل الغاية نفسها ، وعندما نجح الضباط الأحرار في القيام بالثورة ، كان قد أنجز الهدف الرئيس الذي قامت الجبهة من أجله ، وسرعان ما دب الخلاف بين أطراف الجبهة وأصبح وجودها شكلياً ، وتفككت وانهارت تماماً بقيام العقيد عبد الوهاب الشواف بمحاولة انقلابية في آذار ١٩٥٩ . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٨ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٥٢-٢٧٠ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٤-١٤٠ .

(٢٠) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ورقة ٢ .

(٢١) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢٢) جرت عدة محاولات لإحياء الجبهة غير أنها لم تسفر عن نتيجة تذكر . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

ليث عبد الحसन الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ص ٤٥١ - ٤٨٢ ؛
اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، تاريخ سياسي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، ترجمة جرجيس فتح الله ، السويد ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٤٧ - ١٤٩ .

(٢٣) اوريل دان ، المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .

(٢٤) لم يجد الباحث تاريخاً دقيقاً باليوم والشهر لاندماج تلك المنظمات بالمنظمات المماثلة لها التي كان يسيطر على إدارتها الشيوعيون . ينظر:-

عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٢٥) اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٦) الملا مصطفى البارزاني زعيم قبلي ديني سياسي ولد عام ١٩٠٤ في قرية بارزان شمال العراق ، وتلقى في قريته ثم في السليمانية تعليماً دينياً ، لذا لقب بـ (الملا) . قاد عام ١٩٤٣ حركة مسلحة ضد الحكومة ، وكان يعد أقوى زعيم قبلي سياسي في كردستان العراق بفضل تأثير نفوذه الديني القبلي ، هرب الى إيران بعد فشل حركته المسلحة عام ١٩٤٥ ، ومنها الى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٧ على اثر سقوط جمهورية (مها باد) الكردية ، مكث في الاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٥٨ ، وعاد الى العراق في تشرين الاول ١٩٥٨ بعد ان استدعته حكومة الثورة .
ينظر: -

حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢٧) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(٢٨) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٢ .

(٢٩) أشار سمير عبد الكريم الى أن عدول الشيوعيين عن شعار الاشتراك في الحكم قد جاء بتأثير من الاتحاد السوفيتي الذي رغب بالمحافظة على علاقته الحسنة مع العراق كتعويض عن علاقته التي بدأت تسوء مع الجمهورية العربية المتحدة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، ج ٢ ، بيروت ، د. ت. ، ص ٩٧ .

(٣٠) صحيفة اتحاد الشعب ، (بغداد) ، العدد ١٠٦ ، ٢٨ آيار ١٩٥٩ .

(٣١) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاد الدين نوري ، لندن ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٧٣-٢٧٦ .

(٣٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٢-٢٠٤ .

(٣٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ ؛ اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٣٥) للمزيد من التفاصيل عن أحداث كركوك ينظر :-

حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٣-٢٣٣ .

(٣٦) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(٣٧) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٣ .

(٣٨) بهاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

(٣٩) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٤٠) الفلسفة الاشتراكية بالعديد من المراحل التي نشأت في غضون بها أكثر من مدرسة فكرية نظرت الى الاشتراكية من زاوية تختلف الى حد ما عن المدرسة الأخرى مع ضرورة الأخذ بالحسبان وجود بعض القواسم المشتركة فيما بينها ، وكانت الماركسية من بين تلك المدارس ، ويعد الفيلسوف الألماني كارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٨ - ١٨٨٣) واضع أسس هذه المدرسة التي تبناها فلاديمير ايل تش لينين (Vladimir Ilyich Lenin) (١٨٧٠ - ١٩٢٤) وأعلن الأخير عن تطويره لها بشكل يتلاءم مع متغيرات العصر ، وعلى هذا الأساس سُميت بالماركسية - اللينينية التي اتخذها الحزب الشيوعي السوفيتي أساساً نظرياً له ، وعلى غرارها اتخذها الحزب الشيوعي العراقي أساساً نظرياً له هو الآخر . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

مؤيد شاكر كاظم الطائي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠-٢٠ .

(٤١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٥ .

(٤٢) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٠ .

(٤٣) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

(٤٤) اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨ ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .

(٤٥) اوريل دان ، المصدر نفسه ، ص ٤١٤ .

(٤٦) ماريون وبيتر سلوجلنت ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات (الزهراء

للإعلام العربي) ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٠ ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ ؛ عبد الفتاح علي

البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٤ .

(٤٧) للمزيد من التفاصيل ينظر :-

محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٢٨٠ ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٤٨) إسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق ، لندن ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩٥ ؛

اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

-
- (٤٩) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .
- (٥٠) ماريون ويتر سلوجلت ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ ؛ اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ .
- (٥١) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .
- (٥٢) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .
- (٥٣) إسماعيل العارف ، المصدر السابق ، ص ٣٩٦ .
- (٥٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .
- (٥٥) ذكر العميد الركن إسماعيل العارف بأنه هو الذي توسط للبارزاني من أجل تسهيل أمر مقابلته مع عبد الكريم قاسم ، وأنه كان حاضرا تلك المقابلة التي هــُدِّد خلالها البارزاني من قبل عبد الكريم قاسم . للمزيد من التفاصيل ينظر :-
- إسماعيل العارف ، المصدر السابق ، ص ٣٩٧ .
- (٥٦) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ .
- (٥٧) اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٤١٦ .
- (٥٨) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ٥٠٧ .
- (٥٩) جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢٨٥ .
- (٦٠) للاطلاع على طبيعة هذه المفاوضات في مراحلها الأولى ينظر :-
- صحيفة الحضارة ، (بغداد) ، العدد ٦٩ ، ٢٧ / ٨ / ١٩٦٠ ؛ العدد ٧٥ ، ٨ / ١٠ / ١٩٦٠ .
- (٦١) للمزيد من التفاصيل عن المفاوضات والمطالبة بالكويت ينظر :-
- ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣١١-٣٢٠ ؛ إسماعيل العارف ، المصدر السابق ، ص ٣١٤-٣٠٥ .
- (٦٢) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ ؛ ديفيد مكدول ، ص ٤٦٨-٤٦٩ .
- (٦٣) جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .
- (٦٤) د . ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الوضع الراهن في كردستان) ، بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦١ ، ورقة ٢ . راجع الملحق رقم (٤) صورة الصفحة الأولى والأخيرة من البيان .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ورقة ٣ .
- (٦٦) المصدر نفسه ، الأوراق ٤-٥ .
- (٦٧) جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .
- (٦٨) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٣ ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩ .
- (٦٩) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

-
- (٧٠) اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢٠-٤٢١ .
- (٧١) جرجيس فتح الله ، العراق في عهد قاسم ، آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨ ، ج ٢ ، السويد ، ١٩٨٩ ، ص ٨٤٨ .
- (٧٢) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص ٥١٠-٥١٢ .
- (٧٣) جرجيس فتح الله ، المصدر السابق ، ص ٨٦٦ .
- (٧٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٠-٢٨٥ .
- (٧٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .
- (٧٦) مقتبس من : حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .
- (٧٧) د . ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (بدون عنوان) ، اقر في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١ ، ص ١٧ .
- (٧٨) المصدر نفسه ، ص ١٩ .
- (٧٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢٠-٢١ .
- (٨٠) د . ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الدستور الدائم والانتخابات العامة) ، بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٦١ .
- (٨١) المصدر نفسه ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، بعنوان : (سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطية عادلا) ، بتاريخ آذار ١٩٦٢ ، ص ص ٥-٢١ .
- (٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٨ .
- (٨٣) المصدر نفسه ، ص ١٧ .
- (٨٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
- (٨٥) المصدر نفسه ، ص ص ٢٢-٢٤ .
- (٨٦) المصدر نفسه ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٦٣ ، ص ٢٠ .
- (٨٧) المصدر نفسه ، ص ٢١ .
- (٨٨) المصدر نفسه ، نشرة داخلية ((بخط اليد)) بعنوان : (محاولة تقييم سياسة حزبنا بين تموز ١٩٥٨ ونيسان ١٩٦٥) ، ورقة ١٨ .
- (٨٩) المصدر نفسه ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، بعنوان : (سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا) ، بتاريخ آذار ١٩٦٢ ، ص ٢٧ .
- (٩٠) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥-٢٧ .
- (٩١) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .
- (٩٢) صحيفة طريق الشعب ، العدد ١ ، اواخر آذار ١٩٦٢ .

- (٩٣) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (كفى تقتيلا في كردستان ، ناضلوا من اجل حقن الدماء وحل المسألة سلمياً) ، بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٢ . راجع الملحق رقم (٥) .
- (٩٤) صحيفة طريق الشعب ، العدد ٣ ، أوائل حزيران ١٩٦٢ .
- (٩٥) صحيفة طريق الشعب ، العدد ٢ ، أواخر نيسان ١٩٦٢ .
- (٩٦) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، سلام عادل (سيرة مناضل) ، ج٢ ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٠ .
- (٩٧) صحيفة طريق الشعب ، العدد ٣ ، أوائل حزيران ١٩٦٢ .
- (٩٨) المصدر نفسه .
- (٩٩) المصدر نفسه .
- (١٠٠) صحيفة طريق الشعب ، العدد ٧ ، أوائل تشرين الثاني ١٩٦٢ .
- (١٠١) صحيفة طريق الشعب ، العدد ٨ ، أوائل كانون الثاني ١٩٦٣ .
- (١٠٢) المصدر نفسه .
- (١٠٣) اوريل دان ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .
- (١٠٤) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، مناضل الحزب (نشرة داخلية) ، العدد ٢ ، أوائل تشرين الثاني ١٩٦١ ، ص ٥ .
- (١٠٥) المصدر نفسه ، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي ، ص ٣ .
- (١٠٦) المصدر نفسه ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، بعنوان : (سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا) ، بتاريخ آذار ١٩٦٢ ، ص ٤ .
- (١٠٧) للمزيد من التفاصيل ينظر :-
- حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والأممية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٦-٤٤ ؛ هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٣٢-١٤٢ ؛ جورج بوليتزر وآخرون ، اصول الفلسفة الماركسية ، ج٢ ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د.ت. ، ص ٢٦٨ .
- (١٠٨) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨/٢٢ ، (الحركة الشيوعية في العراق) ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (بدون عنوان) ، أقر في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١ ، ص ١٦ .
- (١٠٩) المصدر نفسه ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، المعنون : (سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا) ، بتاريخ آذار ١٩٦٢ ، ص ١٠ .
- (١١٠) المصدر نفسه ، ص ٨ .
- (١١١) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ٥٥٨ .

(١١٢) نجم محمود ، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية ، ط ٣ ، السليمانية ، ١٩٩٨ ، ص ص ٥٧-٦٢ .

(١١٣) بهاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

(١١٤) ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(١١٥) عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .

قائمة المصادر:

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

– وثائق دار الكتب والوثائق : (د . ك . و .)

ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة ١٨ / ٢٢ (الحركة الشيوعية في العراق) .

ثانياً : الاطاريح الجامعية :

– مؤيد شاکر کاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ، ١٩٣٥ – ١٩٤٩ (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .

ثالثاً : الكتب العربية والمعرية :

– إسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق ، لندن ، ١٩٨٦ .

– اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، تاريخ سياسي ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، ترجمة جرجيس فتح الله ، السويد ، ١٩٨٩ .

– بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، لندن ، ٢٠٠١ .

– ثمينة ناجي يوسف و نزار خالد ، سلام عادل (سيرة مناضل) ، ج ٢ ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

– جرجيس فتح الله ، العراق في عهد قاسم ، آراء وخواطر ١٩٥٨ – ١٩٨٨ ، ج ٢ ، السويد ، ١٩٨٩ .

– جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٩٧١ .

– جورج بوليتزر و آخرون ، أصول الفلسفة الماركسية ، ج ٢ ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د . ت .

-- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ،

١٩١٤ – ٢٠٠٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

– حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٨٩ .

– حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والأممية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

– حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

– حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون و الضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ٢ ،

بيروت ، ١٩٩٩ .

– ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

-- سـمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، ج-٢ ، بيروت ، د. ت .

- عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٨ ، بغداد ، ١٩٧٨ .

- عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ ، دهوك ، ٢٠٠٧ .

- عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج ٢ ، دمشق ، ٢٠٠٣ .

- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ .

- ماركس و انجلز ، مختارات ، ترجمة دار التقدم ، موسكو ، د. ت .

- ماريون ويبتر سلوجلث ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات (الزهراء للإعلام العربي) ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، قم ، ١٩٩٨ .

- محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٦ .

- المعهد الدولي لحقوق الإنسان ، الدساتير العراقية ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .

-- نجم محمود ، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية ط ٣ ، السليمانية ، ١٩٩٨ .

- هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، بيروت ، ١٩٨٧ .

رابعاً : الصحف :

- إتحاد الشعب (بغداد) ، العدد ١٠٦ ، ٢٨ أيار ١٩٥٩ .

- الحضارة (بغداد) ، العدد ٦٩ ، ٢٧ آب ١٩٦٠ .

- العدد ٧٥ ، ٨ تشرين الأول ١٩٦٠ .

- طريق الشعب ، العدد ١ ، أواخر آذار ١٩٦٢ .

- العدد ٢ ، أواخر نيسان ١٩٦٢ .

- العدد ٣ ، أوائل حزيران ١٩٦٢ .

- العدد ٧ ، أوائل تشرين الثاني ١٩٦٢ .

- العدد ٨ ، أوائل كانون الثاني ١٩٦٣ .